

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص: ماجستير إدارة الأعمال



أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقها على دراسة:
أثر التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي (دراسة تطبيقية على مستخدمي الخدمات المالية الرقمية
في المملكة العربية السعودية)

إعداد الطالب/ نور العمري العقيلي

الرقم الجامعي: 253001220

إشراف/

د. حسان الفيصل

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

لم يعد البحث العلمي مجرد نشاط أكاديمي يهدف إلى إنتاج المعرفة، بل أصبح في جوهره مسؤولية أخلاقية؛ فالباحث لا يتعامل مع أرقام ونصوص فحسب، وإنما مع بشر ومجتمعات وثقة عامة يفترض أن يحافظ عليها. ومن هنا برزت أخلاقيات البحث العلمي بوصفها الإطار الذي ينظم سلوك الباحث ويضبط علاقته بموضوع دراسته وبالمشاركين فيها. ويقصد بها مجموعة المبادئ والقيم التي توجه الباحث أثناء تخطيط دراسته وتنفيذها ونشر نتائجها، بحيث يلتزم بالصدق والنزاهة واحترام حقوق الآخرين (Resnik, 2020).

وتزداد أهمية هذه الأخلاقيات في العمل الأكاديمي لأنها تمثل خط الدفاع الأول عن مصداقية المعرفة؛ فحين يتساهل الباحث في أمانته أو في دقته، لا يقتصر الضرر عليه وحده، بل يمتد إلى كل من يبني على نتائجه من باحثين وصناع قرار. وقد أولت الهيئات العلمية الكبرى هذا الجانب عناية خاصة، حتى غدت مدونات السلوك الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ من معايير النشر والاعتماد الأكاديمي (American Psychological Association, 2020).

ويهدف هذا التقرير إلى التعريف بمبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل أبرز القضايا المرتبطة بها، ثم الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق العملي عبر إسقاط هذه المبادئ على موضوع بحث الطالب المتعلق بأثر التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي لدى مستخدمي الخدمات المالية الرقمية في المملكة العربية السعودية. وبذلك يجمع التقرير بين الجانب المعرفي والجانب التطبيقي، بما يعكس فهماً حقيقياً للموضوع لا مجرد استعراض نظري.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاهتمام بأخلاقيات البحث لم ينشأ من فراغ، وإنما جاء استجابة لتجاوزات تاريخية أضرت بالمشاركين في بعض الدراسات، فكان لا بد من وضع ضوابط تحفظ كرامة الإنسان وحقه في المعرفة وفي الموافقة. ولهذا صار البعد الأخلاقي اليوم معياراً يقاس به نضج الباحث بقدر ما تقاس به كفاءته المنهجية.

ومن المهم كذلك التمييز بين أخلاقيات البحث ومنهجيته؛ فالمنهجية تعنى بكيفية الوصول إلى النتائج بدقة، أما الأخلاقيات فتعنى بمشروعية الطريق الذي سلكه الباحث للوصول إليها. فقد تكون الدراسة محكمة منهجياً لكنها مرفوضة أخلاقياً إذا أضرت بالمشاركين أو تجاوزت حقوقهم، وهو ما يجعل الجانبين متلازمين لا غنى لأحدهما عن الآخر.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها الضمانة التي تحمي البحث من أن يتحول إلى أداة تضليل بدلا من أن يكون أداة معرفة. فالالتزام الأخلاقي يرفع من جودة النتائج ومصداقيتها، إذ إن القارئ أو المحكم لا يثق في دراسة يشك في نزاهة صاحبها مهما بدت منهجيتها متينة. وبهذا المعنى ترتبط الأخلاقيات ارتباطاً مباشراً بموثوقية البحث العلمي؛ فكل خطوة زبيلة في جمع البيانات وتحليلها تضيف إلى رصيد الثقة، وكل تجاوز يهدم هذا الرصيد ولو كان صغيراً (Israel & Hay, 2006).

ولا تقف هذه الأهمية عند حدود الباحث والمجلة العلمية، بل تمتد إلى المجتمع الذي تبنى على نتائج البحوث سياساته وقراراته. فحين تستخدم نتائج مضللة في مجالات حساسة كالإقتصاد أو الصحة أو التعليم، قد تترتب عليها خسائر يصعب تداركها. ومن ثم فإن التزام الباحث بالأمانة ليس ترفاً أكاديمياً، وإنما مسؤولية اجتماعية تحمي الأفراد والمؤسسات من الاعتماد على معرفة زائفة.

ويمكن النظر إلى الأخلاقيات كذلك بوصفها شرطاً لقابلية البحث للتكرار والتحقق؛ فحين يلتزم الباحث بالشفافية في وصف إجراءاته وبياناته، يستطيع غيره مراجعة عمله وإعادة اختبار، وهو ما يميز المعرفة العلمية عن مجرد الآراء الشخصية. أما غياب هذه الشفافية فيقطع سلسلة الثقة ويجعل النتائج عسيرة على التقييم.

كما أن للأخلاقيات بعداً يتصل بسمعة الباحث ومؤسسته؛ فالمخالفة الأخلاقية الواحدة قد تطيح بمسيرة علمية بأكملها، وتلحق الضرر بالجامعة التي ينتمي إليها الباحث. ومن هنا تحرص المؤسسات على ترسيخ ثقافة النزاهة مبكراً لدى طلابها، بوصفها استثماراً طويلاً الأمد في مصداقيتها.

ويضاف إلى ذلك أن الالتزام الأخلاقي يسهم في بناء بيئة بحثية تعاونية؛ فحين يثق الباحثون بعضهم في نزاهة بعض، يصبح تبادل البيانات والبناء على نتائج الآخرين أكثر يسراً، وهو ما يسرع تراكم المعرفة. أما شيوع الشك في الأوساط العلمية فيبطل هذا التراكم ويهدر كثيراً من الجهد والوقت.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ المترابطة التي تشكل في مجملها ميثاقاً يوجه عمل الباحث. وفيما يلي أبرز هذه المبادئ مع مثال توضيحي لكل منها:

الأمانة العلمية: أن ينسب الباحث الأفكار والنتائج إلى أصحابها، ولا يدعي لنفسه ما ليس له. ومثال ذلك أن يوثق الباحث كل اقتباس يستعين به من دراسة سابقة، بدلاً من عرضه وكأنه من بنات أفكاره.

النزاهة: الاتساق بين ما يعلنه الباحث وما يفعله فعلاً في جميع مراحل الدراسة. ومثال ذلك أن يعرض الباحث نتائجه كما ظهرت، حتى لو جاءت مخالفة للفرضية التي كان يأمل في إثباتها.

الموضوعية: تحييد الميول والأهواء الشخصية عند تصميم الدراسة وتفسير نتائجها. ومثال ذلك أن يختار الباحث عينته ويحلل بياناته دون أن يوجهها نحو نتيجة مسبقة يرغب في الوصول إليها.

السرية: حفظ المعلومات التي يقدمها المشاركون، وعدم كشف هوياتهم أو استخدام بياناتهم في غير غرض البحث. ومثال ذلك أن يستبدل الباحث بأسماء المشاركين رموزاً أو أرقاماً عند عرض النتائج.

الموافقة المستنيرة: أن يشارك المبحوث في الدراسة عن علم ورضا، بعد إطلاعه على أهدافها وما قد يترتب عليها. ومثال ذلك أن يوقع المشارك نموذج موافقة يوضح له حقه في الانسحاب في أي وقت دون أن يتعرض لأي ضرر (Bryman, 2016).

وبلاحظ أن هذه المبادئ الخمسة متكاملة لا منفصلة؛ فالأمانة تسند النزاهة، والموضوعية تحمي من التحيز، والسرية والموافقة المستنيرة يصونان حقوق المشاركين. وإخلال الباحث بأحدها كثيراً ما يجر إلى الإخلال بغيره، ولذلك ينظر إليها بوصفها منظومة واحدة توجه سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل دراسته.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

إلى جانب المبادئ التي ينبغي الالتزام بها، تواجه العملية البحثية جملة من القضايا والمخالفات التي قد تفرغ البحث من قيمته إذا وقع فيها الباحث. وفيما يلي أبرز هذه القضايا مع مثال يوضح كلا منها:

الانتحال العلمي: نسبة جهد الآخرين أو أفكارهم إلى النفس دون توثيق. ومثال واقعي على ذلك أن ينقل طالب فقرات كاملة من رسالة منشورة ويذكرها في بحثه دون الإشارة إلى مصدرها، فيقع في السرقة العلمية حتى لو أعاد صياغة بعض الكلمات.

تزوير البيانات: اختلاق نتائج لم تجمع فعلا أو تعديلها لتوافق الفرضية. ومثال ذلك أن يعدل باحث أرقام استبيان لرفع نسبة التأييد لفكرته، وهو ما يجعل نتائجه بلا قيمة علمية ويضلل كل من يعتمد عليها.

التحيز: توجيه الدراسة أو تفسير نتائجها بما يخدم رأيا مسبقا. ومثال ذلك أن يستبعد الباحث الحالات التي تخالف فرضيته من التحليل، فتظهر النتيجة غير ممثلة للواقع.

انتهاك الخصوصية: التعامل مع البيانات الشخصية للمشاركين دون حماية كافية أو دون إذن منهم. ومثال ذلك نشر تفاصيل تسمح بالتعرف على هوية مشارك في دراسة حساسة، مما قد يلحق به ضررا اجتماعيا أو مهنيا.

تضارب المصالح: وجود علاقة أو مصلحة قد تؤثر في حياد الباحث. ومثال ذلك أن تمول دراسة ما جهة تجارية، فيصمم الباحث بحثه بحيث يظهر منتج تلك الجهة في صورة إيجابية دون الإفصاح عن مصدر التمويل (Resnik, 2020).

وتتفاوت خطورة هذه القضايا، غير أنها تشترك في نتيجة واحدة هي إضعاف الثقة في البحث. فبعضها يقع عن جهل أو تساهل، كالانتحال غير المقصود حين يهمل الباحث التوثيق، وبعضها يقع عن قصد كالتزوير الصريح، وهو الأخطر لأنه يمس نزاهة الباحث في صميمها.

وقد ساعدت التطورات التقنية على الحد من بعض هذه المخالفات، إذ أصبحت برامج كشف الانتحال أداة شائعة في الجامعات، تكشف التشابه بين النصوص وتنبيه الباحث والمشرّف إلى ما يستوجب المراجعة. غير أن هذه الأدوات تبقى مساندة لا بديلا عن الوعي الأخلاقي، لأن العبرة في النهاية بضمير الباحث والتزامه الذاتي.

وتترتب على هذه المخالفات عواقب لا يستهان بها، فقد تصل إلى رفض البحث أو سحبه بعد نشره، بل إلى سحب الدرجة العلمية في الحالات الجسيمة. ولهذا فإن إدراك الباحث لهذه العواقب مبكرا ليس مدعاة للخوف بقدر ما هو حافز على الالتزام والدقة منذ الخطوة الأولى.

ولمزيد من التوضيح، يجمع الجدول الآتي أبرز القضايا الأخلاقية مع مثال على كل منها وطريقة تجنبها:

القضية	مثال موضح	كيفية تجنبها
الانتحال العلمي	نقل فقرات من دراسة منشورة دون توثيق	التوثيق الدقيق لكل مصدر واستخدام برامج كشف الانتحال
تزوير البيانات	تعديل أرقام الاستبانة لدعم الفرضية	الأمانة في تسجيل البيانات وحفظ نسخها الأصلية
التحيز	استبعاد الحالات المخالفة للفرضية	تحكيم التحليل ومراجعة الأقران
انتهاك الخصوصية	نشر تفاصيل تكشف هوية المشارك	جمع البيانات بصورة مجهولة وحمايتها
تضارب المصالح	تمويل تجاري يوجه نتائج الدراسة	الإفصاح عن مصادر التمويل والعلاقات

ويظهر الجدول أن معظم هذه القضايا يمكن اتقاؤها بالوعي والتوثيق والمراجعة، وهي أدوات في متناول كل باحث يحرص على نزاهة عمله.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تترك المؤسسات الأكاديمية الالتزام الأخلاقي لضمير الباحث وحده، بل أنشأت أطراً تنظيمية تراقب البحوث وتضمن سلامتها. ولعل أبرز هذه الأطر لجان أخلاقيات البحث المعروفة اختصاراً بـ (IRB)، وهي هيئات مستقلة تراجع مقترحات البحث قبل تنفيذها للتأكد من أنها لا تعرض المشاركين لأي أذى، وأن إجراءات الموافقة المستنيرة وحماية البيانات متوافرة فيها. وفي الغالب لا يبدأ الباحث في جمع بياناته إلا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة، وهو ما يضيف طبقة رقابية تحمي الطرفين معاً.

وإلى جانب اللجان المؤسسية، توجد معايير دولية تنظم النشر والتوثيق، من أشهرها دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الذي يحدد قواعد الاقتباس والتوثيق وعرض النتائج بما يمنع الانتحال ويحفظ حقوق المؤلفين (American Psychological Association, 2020). وتكمن أهمية هذه القواعد في أنها توحد لغة التعامل بين الباحثين، وتجعل تقييم الأمانة العلمية أمراً ممكناً وقابلًا للتحقق، فضلاً عن أنها تحمي المشاركين والمجتمع من الممارسات غير المسؤولة. ولا تقتصر المرجعيات الأخلاقية على الجانب المؤسسي المحلي، بل تستند إلى مواثيق دولية رسخت حقوق المشاركين في البحوث، مثل إعلان هلسنكي وتقرير بلمونت اللذين أكدا مبادئ احترام الأشخاص وتحقيق المنفعة وتجنب الإضرار وتحقيق العدالة بين المشاركين. وقد أصبحت هذه المبادئ أساساً تبنى عليه معظم لوائح أخلاقيات البحث حول العالم.

وعلى المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية، تتولى الجامعات ومراكز البحث لجان أخلاقيات تراجع الدراسات التي تتعامل مع البشر أو بياناتهم، بالتوازي مع نظام حماية البيانات الشخصية الذي ينظم جمع المعلومات ومعالجتها. وبذلك يجد الباحث نفسه أمام إطار متكامل يجمع بين المعيار الأخلاقي والالتزام القانوني، وهو ما يعزز جدية البحث ومقبوليته.

ولا يعمل هذا الإطار الرسمي بمعزل عن أدوار غير رسمية لا تقل أهمية، في مقدمتها دور المشرف الأكاديمي الذي يوجه الطالب ويراجع خطواته أولاً بأول، ودور التحكيم العلمي الذي تخضع له البحوث قبل نشرها. فهذه الحلقات المتتابعة من المراجعة تشكل شبكة رقابة تكمل عمل اللجان وترفع من جودة العمل البحثي والتزامه الأخلاقي.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يمثل هذا الجزء جوهر التقرير، إذ ينتقل بالمبادئ الأخلاقية من إطارها النظري إلى واقع الدراسة التي يعدها الطالب حول أثر الاستفادة من التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي لدى مستخدمي الخدمات المالية الرقمية في المملكة العربية السعودية. فطبيعة هذا الموضوع تجعل البعد الأخلاقي حاضراً بقوة، لأن الدراسة تتعامل مع بيانات مالية وسلوكية حساسة، وتستهدف فئات قد تختلف في وعيها المالي. ويكتسب الأمر أهمية إضافية لأن تعزيز الشمول المالي بات هدفاً تنموياً عالمياً ومحوراً من محاور رؤية المملكة 2030، وهو ما يرفع من مسؤولية الباحث تجاه دقة ما يقدمه وأمانته فيه (The World Bank, 2022).

طريقة جمع البيانات: تعتمد الدراسة في الغالب على استبانة توزع على عينة من مستخدمي المحافظ والتطبيقات المالية الرقمية، وقد تدعم بمقابلات محدودة مع بعضهم. وهنا يلتزم الباحث بأن تكون أسئلة الاستبانة واضحة ومحايدة لا توجي بإجابة بعينها، وأن يقتصر جمع البيانات على ما يخدم أهداف الدراسة فعلاً، فلا يطلب من المشاركين معلومات لا حاجة إليها مثل أرقام الحسابات أو الأرصدة التفصيلية (Bryman, 2016).

الموافقة المستنيرة: يحرص الباحث على أن تبدأ الاستبانة بمقدمة توضح هدف الدراسة والجهة التي يتبعها الباحث والزمن الذي يستغرقه ملء الاستبانة، وتؤكد أن المشاركة تطوعية وأن للمشارك حق الانسحاب في أي لحظة دون أي أثر عليه. ولا تحتسب استجابة المشارك إلا بعد موافقته الصريحة على المتابعة، بما يحقق هذا المبدأ عمليا لا شكليا.

السرية وحماية البيانات: نظرا لحساسية الجانب المالي، يتعهد الباحث بعدم ربط الإجابات بهوية أصحابها، فيجمع البيانات بصورة مجهولة قدر الإمكان، ويخزنها في ملفات محمية لا يطلع عليها سواه، ويعرض النتائج في صورة إجمالية إحصائية دون إبراز أي حالة فردية. ويراعي في ذلك ما يفرضه نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة، بحيث يتسق التزامه الأخلاقي مع الإطار القانوني.

الموضوعية وتجنب التحيز: قد تبدو التقنية المالية موضوعا جذابا يدفع الباحث إلى التمسك بنتائج إيجابية، لذا يلتزم بعرض ما تظهره البيانات كما هو، سواء أكان مؤيدا لأثر التقنية المالية في تعزيز الشمول أم كاشفا عن عوائق وفجوات قائمة. كما يفصح عن أي جهة داعمة أو ممولة للدراسة إن وجدت، تجنباً لتضارب المصالح، خاصة أن بعض مزودي هذه الخدمات قد تكون له مصلحة في إظهار نتائج بعينها (Resnik, 2020).

المخاطر المحتملة ومعالجتها: أبرز ما قد يتهدد المشاركين هو تسرب بياناتهم أو شعورهم بالحرَج عند الإفصاح عن مستوى تعاملهم المالي. ويعالج الباحث ذلك بالاكْتفاء بالبيانات الضرورية، وإتاحة تخطي أي سؤال لا يرتاح المشارك للإجابة عنه، وإتلاف البيانات الخام بعد انتهاء الدراسة وتحقيق غرضها. وبذلك يتحول الالتزام الأخلاقي إلى إجراءات ملموسة تنعكس على تصميم الأداة وطريقة تنفيذ الدراسة.

ويمتد الالتزام الأخلاقي إلى مرحلة اختيار العينة، إذ يحرص الباحث على أن تمثل مستخدمي الخدمات المالية الرقمية تمثيلا عادلا لا يقصي فئة لصالح أخرى؛ فلا يقتصر مثلا على فئة الشباب المتمكنين تقنيا ويهمل كبار السن أو الأقل دخلا، لأن إغفال هذه الفئات يشوه صورة الشمول المالي التي تسعى الدراسة أصلا إلى قياسها.

وفي مرحلة تحليل البيانات وعرض النتائج، يلتزم الباحث بالدقة في التعامل مع الأرقام، فلا يبالغ في تأويلها ولا يخفي ما يخالف توقعاته، ويوثق كل ما استعان به من مصادر وفق أسلوب APA. وبهذا يكتمل البناء الأخلاقي للدراسة من أول سؤال في الاستبانة إلى آخر سطر في قائمة المراجع.

ويشمل الالتزام الأخلاقي في هذه الدراسة أيضا الصدق مع المشاركين في بيان الغرض من جمع بياناتهم، فلا يوههم الباحث بأن الاستبانة لغرض معين ثم يستخدمها لغرض آخر. كما يتجنب أي أسلوب من أساليب التضليل أو الضغط لدفعهم إلى المشاركة، لأن مشاركة تنتزع بغير رضا حقيقي تفقد قيمتها العلمية والأخلاقية معا.

وعند عرض النتائج، يحرص الباحث على بيان حدود دراسته بوضوح، كأن يشير إلى محدودية حجم العينة أو اقتصارها على منطقة بعينها، حتى لا يبالغ القارئ في تعميم النتائج. فالإفصاح عن هذه الحدود جزء من الأمانة العلمية، ودليل على نزج الباحث وثقته في عمله لا على ضعفه.

ويمكن تلخيص العلاقة بين المبادئ الأخلاقية وتطبيقها في هذه الدراسة على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

المبدأ الأخلاقي	تطبيقه العملي في الدراسة
الأمانة والنزاهة	توثيق كل المصادر وفق أسلوب APA وعرض النتائج كما ظهرت دون تعديل

المبدأ الأخلاقي	تطبيقه العملي في الدراسة
الموضوعية	تصميم أسئلة محايدة وتحليل البيانات دون توجيهها نحو نتيجة مسبقة
السرية	جمع البيانات بصورة مجهولة وتخزينها بشكل محمي وعرضها في صورة إجمالية
الموافقة المستنيرة	إعلام المشاركين بهدف الدراسة وتأكيد طوعية المشاركة وحق الانسحاب
تجنب الأضرار	الاكتفاء بالبيانات الضرورية وإتلاف البيانات الخام بعد انتهاء الدراسة

ويتبين من الجدول أن كل مبدأ نظري يقابله إجراء عملي محدد يمكن ملاحظته والتحقق منه، وهو ما يجعل الالتزام الأخلاقي في هذه الدراسة قابلاً للقياس لا مجرد شعار يردد في مقدمتها.

ويتضح من هذا التطبيق أن أخلاقيات البحث ليست قواعد مجردة، بل ممارسات تدخل في تفاصيل العمل الميداني، وتزيد في الوقت نفسه من دقة النتائج ومن ثقة المشاركين، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الدراسة ومصداقيتها.

سابعاً: الخاتمة

يتبين من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي ليست جانباً تكميلياً في العمل الأكاديمي، بل هي أساس تقوم عليه مصداقيته كلها. فقد استعرض التقرير مفهوم هذه الأخلاقيات وأهميتها، ثم مبادئها الأساسية من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة، وما يقابلها من قضايا كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، إضافة إلى دور اللجان والمعايير الدولية في ضبط الممارسة البحثية.

كما بين التطبيق العملي كيف يمكن نقل هذه المبادئ إلى دراسة واقعية حول التقنية المالية والشمول المالي، بدءاً من تصميم أداة جمع البيانات وحتى حفظ سرية المشاركين ومعالجة المخاطر المحتملة. ويؤكد ذلك أن التزام الباحث بالأخلاقيات في دراساته المستقبلية ليس خياراً، وإنما شرط لإنتاج معرفة موثوقة تخدم المجتمع وتستحق الثقة.

ويوصى في ختام هذا التقرير بأن تدرج موضوعات أخلاقيات البحث ضمن إعداد طلاب الدراسات العليا بصورة عملية لا نظرية فحسب، وأن يعتاد الباحث الرجوع إلى لجان الأخلاقيات في مؤسسته قبل الشروع في دراسته، لأن ترسيخ هذه الثقافة مبكراً هو الضمانة الحقيقية لبحث علمي نزيه ومسؤول يخدم بلده ومجتمعه.

ثامناً: المراجع

American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.

Bryman, A. (2016). Social research methods (5th ed.). Oxford University Press.

Israel, M., & Hay, I. (2006). Research ethics for social scientists. SAGE Publications.

Resnik, D. B. (2020). What is ethics in research and why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences.

The World Bank. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank.